جهود كبيرة لـ«المركزي» في امتصاص فائض السيولة

المرزوق: قوة البنوك الكويتية في نمو الربحية وجودة الأصول

- تمويل المشاريع الحكومية يفتح لنا قنوات مصرفية لزيادة حصتنا في سوق التمويل الشخصي
- تدفق الاستثمارات الأجنبية لبورصة الكويت أدى إلى زخم في الطلب على الدينار
- سرعة ترسية المشروعات التحدي الوحيد أمام الإنفاق الاستثماري للحكومة وليس أسعار النفط

سليمان المرزوق

- البنوك تسعى لاستقطاب ودائع مستقرة طويلة الأجل لبناء قاعدة تمويل قوية
- تأخر إصدار قانون الدين العام يخفض الإنفاق على المشروعات ويبطئ معدلات النمو الاقتصادي
- عائدات الديون الحكومية أساسية لتسعير المنتجات المصرفية وتساهم في تطوير سوق رأس المال

قال نائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت سليمان المرزوق أن البنوك الكويتية تتمتع بوضع مالي قوي قائم على أسس صلبة تعكسها نمو الربحية والمؤشرات المالية الإيجابية ومعدلات جودة الأصول المرتفعة وذلك بدعم من الأوضاع المالية المتميزة للاقتصاد الكويتي والمصدات القوية التي يتمتع بها والمتمثلة في ثروته السيادية، هذا بالإضافة إلى السياسات النقدية الحصيفة لبنك الكويت المركزي والتي أسهمت في رسم مسار مرن يسمح بنمو ربحية البنوك الكويتية مع الحفاظ على جودة أصولها وانخفاض مستوى المخاطر وهو ما ميزها عن باقي بنوك المنطقة.

وأكد أن مستويات السيولة بالدينار الكويتي في القطاع المصرفي شهدت ارتفاعا ملحوظا على مدار العامين الماضيين، وذلك على خلفية ثلاثة عوامل أولها انتهاء العمل بقانون الدين العام في أكتوبر من العام 2017 وهو ما أدى إلى زيادة تدريجية، وان كانت حيوية، في مستويات السيولة الفائضة في النظام المصرفي الكويتي وذلك بالتزامن مع استحقاق أجل السندات الحكومية لدى البنوك المحلية وهو ما أضاف لسيولة البنوك المحلية قرابة 1.8 مليار دينار كويتي قيمة تلك السندات خلال تلك الفترة حتى الآن.

وفي المقابل قام بنك الكويت المركزي بجهود كبيرة من أجل امتصاص تلك السيولة مستخدماً ادواته باحترافية وذلك من خلال إصدار سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل قصيرة الأجل بقيمة تصل إلى 500 مليون دينار كويتي تقريبا.

وثاني تلك العوامل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة تدفقات رأس المال الموجهة إلى الاستثمار في الأسهم الكويتية المدرجة ببورصة الكويت وذلك بالتزامن مع ترقية البورصة للانضمام لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة واحتمالية انضمامها إلى مؤشر ستانلرد اند بورز للأسواق الناشئة في المراجعة المقبلة نهاية مايو ما أدى إلى تزايد عمليات شراء الدينار الكويتي ومن ثم زيادة السيولة بالعملة المحلية.

وثالث العوامل التي أدت إلى زيادة السيولة يتمثل في عدم توافر فرص لنمو الائتمان في السوق المحلية، لا سيما من جهة الشركات ويأتي ذلك على خلفية تباطؤ الإنفاق الحكومي وهو ما يساهم في زيادة السيولة غير المستغلة لدى البنوك.

قامت البنوك الكويتية بتوزيع فائض السيولة الزائدة لديها على الايداعات قصيرة الأجل ذات العائد المنخفض لدى بنك الكويت المركزي أو تركها دون استخدام في حسابات بدون فائدة، وذلك مقابل خسارة الفرصة البديلة مقارنة بإمكانية الاستفادة من فائض السيولة باستخدامها في سندات الخزينة طويلة الأجل ذات العوائد المرتفعة.

وعلى الصعيد الإيجابي، ساهمت السيولة الفائضة في منع حدوث زيادة كبيرة في أسعار الودائع بالدينار الكويتي على الرغم من الزيادة في سعر اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) تسع مرات منذ ديسمبر 2015. فعلى سبيل المثال، تقلص فرق السعر المدفوع فوق أسعار الصرف القياسية على الودائع من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية على خلفية تزايد معدلات السيولة. بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت البنوك جاهزة لتمويل أي نمو قد تشهده الأصول على خلفية تنفيذ المشاريع الحكومية الجديدة.

وأضاف أن زيادة السيولة الفائضة أدت إلى انخفاض شهية البنوك للمنافسة على الودائع في السوق المحلية مما أدى إلى خفض أسعار السوق ومن ثم اتجاه البنوك إلى خفض احتفاظها بالودائع عالية التكلفة بما يتماشى مع ديناميكية العرض والطلب.

إلا انه على الرغم من ذلك، تسعى البنوك باستمرار للحصول على ودائع مستقرة وطويلة الأجل من مصادر غير مالية بهدف زيادة قدرتها على تحقيق النسب التي تتفق والقواعد التنظيمية مع الحفاظ على بناء قاعدة تمويل قوية تدعم أصولها الحالية طويلة الأجل بالإضافة إلى تمويل النمو المحتمل في المستقبل.

ويتميز بنك الكويت الوطني بمكانة رائدة في السوق المحلي حيث يحتفظ بحصة مهيمنة في تمويل المشاريع الحكومية الكبرى. ونتوقع أن مشاركتنا في دعم المشاريع الحكومية سوف تمكننا من الوصول إلى الأعمال المساندة لتلك المشروعات وبالتالي الاستحواذ على حسابات الموظفين والتعامل في العملات الأجنبية ما يؤدي إلى زيادة حصتنا في سوق التمويل الشخصي.

وأوضح انه يتم تمويل الشركات التي لديها أصول محدودة أو الشركات التي لا يتوافر لديها القدرة على توفير أصول يمكن أن تمثل ضمانات للبنك لإقراضها في إطار القواعد التنظيمية لذلك الإقراء وبناءً على تقييم دقيق للتدفقات النقدية المستقبلية لتلك الشركات والعقود الموكلة إليها وتحوط عائدات تلك المشاريع والاتفاقيات المباشرة وحقوق التدخل وفقا لما يقتضيه الأمر.

وأضار إلى أن أسعار النفط تتسم بتقلبات مستمرة نظرا لعدم تأثرها فقط بعوامل العرض والطلب بل تتأثر أيضا بالعوامل الجيوسياسية التي يصعب التنبؤ بها. وتعتمد الميزانيات الحكومية على أسعار نفط افتراضية والتي يتضح اختلافها الشديد عن الأسعار الفعلية في أغلب الأوقات.

وتعتمد النفقات العامة المدرجة في الميزانية إلى حد ما على توقعات أسعار النفط، ولا يرتبط الإنفاق مباشرة بالأسعار الفعلية للنفط، ولمواجهة تلك التقلبات الشديدة في الأسعار وضمان سلاسة الإنفاق واستقرار الميزانية، تبني العديد من الدول المنتجة للنفط مصدات مالية كبرى يمكن اللجوء إليها في حالة تراجع أسعار النفط.

في الكويت، تمكنت الحكومة من جمع موارد هائلة في صناديق الثروة السيادية (الناتجة عن تسجيل فائض في الميزانيات السابقة وتجنيب المدخرات في صندوق الأجيال القادمة) والتي يمكن توظيفها للحفاظ على النفقات العامة وخاصة النفقات الرأسمالية لمواجهة تراجع أسعار النفط كما ان فئات الإنفاق الأخرى، وخاصة الأجور والمرتبات، متكررة ولا تتأثر عادة بتقلبات أسعار النفط.

لذلك لا توجد روابط قوية بين الإنفاق الاستثماري المستمر وتقلبات أسعار النفط. وفي واقع الأمر، قد ينخفض الإنفاق الفعلي عن المبلغ المدرج في الميزانية حتى عندما يتجاوز سعر النفط الرقم الافتراضي في الميزانية، والعكس صحيح.

ويعتمد الإنفاق الاستثماري الفعلي على العديد من العوامل الأخرى مثل القواعد والإجراءات التي تحكم ترسية المشاريع والتوريدات والاعتبارات الفنية وسرعة وتيرة تنفيذ تلك المشروعات. ومن جهة أخرى، قد يعتقد أن أسعار النفط لها تاثير أكبر على ثقة المستهلك والإنفاق، والذي يميل للارتباط بأسعار النفط.

في حين تعد أسعار النفط إحدى العوامل، هناك أسباب أخرى تؤثر على نمو الائتمان والاقتراض، وتحديدا الأجور والتضخم واللوائح المتعلقة بالقروض الاستهلاكية. فعلى سبيل المثال، ربما ساهمت الخطوة الأخيرة التي اتخذها البنك المركزي للحد من القيود المفروضة على القروض الاستهلاكية في زيادة نمو الائتمان الذي سجل نموا بنسبة 5.3 في المائة على أساس سنوي في فبراير.

وفي الختام أكد المرزوق أنه تتمثل التداعيات الرئيسية لتأجيل إقرار مجلس الأمة قانون الدين العام الجديد في عجز الحكومة عن الاقتراض لتمويل مشاريع جديدة، بما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام والذي يؤثر بدوره على تراجع النمو الاقتصادي وبالتالي تباطؤ نمو ميزانيات البنوك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إصدارات الديون الحكومية طويلة الأجل مطلوبة لخلق منحنى عائد قياسي يساعد في تطوير سوق رأس المال، إلى جانب أهميته للقطاع المالي لتسعير المنتجات طويلة الأجل.

وكذلك تفقد البنوك فرصة استثمار السيولة الزائدة لديها في أدوات الدين الحكومية مرتفعة العائد مقارنة باستثمارها في أدوات البنك المركزي قصيرة الأجل ذات العائد الأقل.

برعاية وحضور الشيخ طلال الفهد وكبار مسوؤلي العمل التعاوني بالكويت

«جمعية السالمية» تفتتح توسعتها الجديدة وترفع مساحة سوقها إلى 4700 متر مربع

عبد الرحمن الشراح

الشيخ طلال الفهد مفتتحاً التوسعة الجديدة

- الشراح : تخفيضات تتراوح بين 30 إلى 80 % على 500 سلعة أساسية
- نستهدف فتح فرع حمود الناصر ونسعى لتلبية احتياجات مساهمينا

تأكيدا لدورها الريادي في مجال العمل التعاوني بالكويت ؛ وتعزيزا لدورها في خدمة مساهميها وتحقيقا لتطلعاتهم وتلبية احتياجاتهم ؛ افتتحت جمعية السالمية التعاونية توسعتها الجديدة برعاية وحضور رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ الدكتور طلال الفهد بالإضافة لحضور كبار مسؤولي العمل التعاوني بالكويت ورئيس واعضاء مجلس إدارة الجمعية وعدد كبير من المساهمين.

إشادة وتقدير

وبهذه المناسبة ؛ اشاد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية خالد العتيبي بالاداء المتميز الذي تقدمه جمعية السالمية التعاونية لمساهمي الجمعية من المواطنين للحصول على كافة السلع باسعار مناسبة وبجودة عالية. واضاف العتيبي ؛ تشرفت بدعوة كريمة من رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية السالمية التعاونية لحضور افتتاح التوسعة الجديدة بالسوق والتي من المتوقع ان تلبي احتياجات وتطلعات المساهمين وكذلك احتياجات المواطنين والمقيمين ، وقال إن التوسعة الجديدة والتنظيم اكثر من رائع ؛ متمنيا التوفيق والسداد لمجلس إدارة الجمعية وتحقيق المزيد من الإنجازات.

توسعة جديدة

من جهته؛ قال رئيس مجلس إدارة جمعية السالمية التعاونية عبدالرحمن الشراح ان تدشين التوسعة الجديدة للجمعية برعاية وحضور الشيخ طلال الفهد رفعت اجمالي المساحة بالسوقين القديم والجديد الى 4700 متر مربع تقريبا ؛ مبينا ان التوسعة الجديدة جاءت بالتزامن مع مهرجان السلع الرمضانية والتي تشهد تخفيضات على حوالي 500 سلعة متنوعة بنسب تخفيض تتراوح بين 30 إلى 80 بالمئة على المشتريات ، كما ان تلك العروض جميعها من الاساسيات التي يحتاجها الناس في شهر رمضان وستبقى متوفرة طيلة الشهر الفضيل. وكشف الشراح عن ان العمل يجرى على قدم وساق لافتتاح فرع حمود الناصر.

وحول تطلعات الجمعية واحتياجاتها في المرحلة المقبلة ؛ اوضح الشراح ان وزارة التجارة مطالبة بتوحيد اسعار السلع الموجودة لتصبح مرتبطة ببعضها ، فاتحاد الجمعيات يقوم بربط السلع الموجودة داخل الجمعيات ؛ لكننا نواجه خطين متوازيين لاننا كجمعية تعاونية نلتزم بأسعار معينة فيما الأسواق المنافسة لها القدرة على رفع السعر او خفضه لذلك لابد من توحيد الأسعار في الاتجاهين حتى تكون المنافسة عادلة . وعن تعزيز قيم المنافسة بين أسواق القطاع الخاص العاملة في مجال السلع الغذائية والجمعيات التعاونية ، اوضح الشراح ان تلك الاسواق ليست منافسة كونها قادرة على اتخاذ قرارات بشان السلع دون قيود رقابية عليها بالدرجة الموجودة في الجمعيات التعاونية ؛ موضحا ان الجمعيات التعاونية كافة أسعارها مراقبة من وزارة التجارة ووزارة الشؤون ودرجة المرونة لدى مجالس ادارتها منخفضة مقارنة بالدرجة الموجودة في الأسواق الأخرى.

اسواق خارجية

وحول درجة التعاون بين الجمعية والاسواق الخارجية التي يتم استيراد سلعا منها ؛ قال لدينا تعاون مع الاسواق الخارجية طالما ان الجهات المعنية توافق على استيراد منتجاتها ؛ مضيفا ان المنتجات المصرية تعتبر اساس السلع في السوق الكويتي على وجه الخصوص والخليجي بشكل عام ؛ قائلا ان المنتجات المصرية يتعدى نصيبها اكثر من ثلث المنتجات المستوردة على مستوى السوق الكويتي او الخليجي وهي حقيقة لا يمكن إنكارها . واكد الشراح ان استيراد اي منتج عربي لا توجد عليه مشكلة طالما تسمح به وزارة التجارة ويعطي قيمة مضافة لاهداف واستراتيجية عمل الجمعية . وقال الشراح نحن في جمعية السالمية التعاونية نقوم بعرض جميع المنتجات وندعمها وبشكل خاص المنتجات الخليجية والعربية. وقال الشراح نحن مستمرون بعمل المزيد من المهرجانات وتلبية تطلعات واحتياجات المساهمين ؛ بالإضافة إلى تجديد الجمعية وتطويرها بشكل دائم ومتطور. واختتم الشراح تصريحه بالقول ان العمل التعاوني في الكويت يمثل تجربة فريدة ومتميزة وتعد من افضل نماذج العمل التعاوني على المستوى العالمي ؛ كما انه يعد ركيزة رئيسية في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الكويت.

400 ألف دينار... صافي أرباح «زمزم الخير القابضة» خلال 2018

جانب من العمومية

عقدت شركة زمزم الخير القابضة جمعيتها العمومية العادية، واعتمدت البيانات المالية السنوية ، بعد الإستماع إلى تقرير مجلس الإدارة المقدم للمساهمين وتقرير مراقب الحسابات الخارجي الذي تم إعادة تعيينه للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

وفي هذا السياق اكد نائب الرئيس التنفيذي للشركة المستشار المحجوب المحجوب أن إجمالي أصول الشركة بلغت 6.243.754 د.ك وبلغ صافي حقوق المساهمين 6.073.230 د.ك وقد حققت الشركة صافي أرباح بقيمة 400141 د.ك وبلغت الأرباح المرحلة 866795 د.ك. وقد تم تكوين احتياطيات مالية بقيمة 206435 د.ك.

وأشار الى ان الشركة تنتهج سياسات استثمارية انتقائية رشيدة وتوسعت بالاستثمار عن طريق اذرع استثمارية في الصين والسعودية وتركيا بعد أن توسعت بالقطاع الصناعي والغذائي داخل الكويت، حيث تدير الشركة محافظ استثمارية بقيمة 76 مليون دينار كويتي وبلغ سعر السهم السوقي 200 فلس/سهم والطلب على السهم دائما أكثر من المعروض بسبب معدل العائد المرتفع.

واضاف المحجوب: نخطط مع اطراف استثمارية مصنفة داخل جمهورية مصر العربية للتوسع الاستثماري في مصر في مجالات عديدة مساهمة في النهضة التي تشهدها مصر حاليا وتعزيز العلاقات الراسخة على مستوى القيادة بين صاحب السمو امير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد ورئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي وعلى المستوى الشعبي أيضا بين الشعبين الشقيقين.